الأوجه الإعرابية المحتملة لقوله تعالى:﴿فيه ظُلُماتٌ ورعدٌ وبرقٌ﴾ عند السمين الحلبي (756هـ).

حسان عباس فاضل

أ. م. د. أسامة عبد الغفور نصيف

الملخص

يهدف هذه البحث إلى بيان جزء من العلاقة بين المعنى والإعراب, وما يؤديه اختلاف الإعراب من تغيير في المعنى, ولو بحثنا في كتب معاني القرآن وكتب التفسير لوجدنا هذا الأمر جليا, والموضع الذي اخترته للبحث خير دليل على ذلك, فقد اهتم السمين الحلبي كثيرا بالإعراب والمعنى, وهذا نلاحظه في كتابه الدر المصون وذكره لآراء النحويين في الأوجه المحتملة للألفاظ المفردة والجمل وشبه الجمل, وكذلك آراء المفسرين.

قال تعالى: ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِنَ السَّمَاءِ فِيهِ ظُلُمَاتٌ وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ وَاللَّهُ مُحِيطٌ بِالْكَافِرِينَ﴾سورة البقرة: 19.

لجملة (فيه ظلمات) أربعة أوجه, ذكرها السمين الحلبي في كتابه الدر المصون في علوم الكتاب المكنون, وهي[1]

1- صفة لصيب[2].

2- حال لصيب[3].

3- حال من الضمير المستكن في (من السماء)[4].

4- الرابع أنّ (فيه) خبر مقدم و(ظلمات) مبتدأ مؤخر[5].

ولكل وجه إعرابي ذكره السمين الحلبي مسوغاتٌ:

أولاً: الوجه الأول صفة لـ(صيِّب):

جوّز النحويون إعراب الجملة صفة للنكرة, قال المبرد: ((والْأَفْعال مع فاعليها جمل وإِنَّما تكون الْجمل صفَات للنكرة))[6] ، يتضح أنَّ المبرد حصر الجملة الواقعة صفةً بالفعلية؛ لأنه حدَّها في أول كلامه بالأفعال وفاعليها ولم يذكر شيئًا عن الجمل الاسمية، لكن ابن السراج جعل الجملة بشكل عام صفة للنكرة بقوله: ((لأن النكرات توصف بالجمل))[7], ثم يفصل بعد هذا ويذكر أنواع الجمل من فعلية واسمية، وأن كلها تصح أن تكون صفةً للنكرة، قال: ((والنكرة توصف بالجمل وبالمبتدأ والخبر والفعل والفاعل، لأن كلَّ جملة فهي نكرةٌ، لأنها حديثٌ وإنما يحدث بما لا يعرف ليعيده السامع فيقول: مررتُ برجلٍ أبوه منطلقٌ فرجل صفته مبتدأ وخبره وتقول: مررتْ برجلٍ قائم أبوه فهذا موصوف بفعل وفاعلٍ ولا يجوز أن تصف المعرفة بالجمل لأن الجمل نكرات والمعرفة لا توصف إلا بمعرفةٍ فإذا أردت ذلك أتيت "بالذي" فقلت: مررتُ بزيدٍ الذي أبوه قائمٌ، وبعمروٍ الذي قائم أبوه))[8].

ووضع النحويون شروطاً ثلاثة لإعراب الجملة نعتاً؛ شرط يكون في المنعوت، وشرطان في الجملة نفسها، فَيشترط في المنعوت أن يكون نكرةً؛ لأنّ الجملة تؤول بنكرة، وسواء أكان الاسم المنعوت نكرة لفظًا ومعنًى، أم معنًى لا لفظًا، فأول شرط أن يكون المنعوت نكرة[9].

وأما شرطا الجملة الواقعة صفةً: فالأول: أن تكون خبريةً لا إنشائيةً, قال ابن هشام: ((إنّ الْإِنْشَاء لَا يكون نعتا وَلَا حالا))[10] وقال الصبان ((النعت فلا يصح بالإنشائي))[11]، لأن غرض الصفة تمييز الموصوف للمخاطب ولا يكون هذا إلا بما هو معلوم قبل الخطاب، والإنشائية ليست كذلك؛ لأنّ مدلولها لا يحصل إلا بها، فليست معلومة قبل الخطاب، بل هي آنية.

والثّاني: أن يكون في جملة الصفة ضمير يعود إلى الموصوف، ملفوظ أو مقدر, قال المرادي: ((أن الجملة المنعوت بها لا بد من اشتمالها على ضمير يربطها بالمنعوت))[12], ليتحقق الربط بين الصفة والموصوف، إذ قد تكون الجملة لغير الموصوف إن كانت خالية من الضمير العائد عليه أو مما يسوغ كونها تخصه، قال ابن مضاء: ((لأنك لا تقول (مررت برجل قعد عمرو)، إذ ليس في الجملة الثانية ضمير يعود على رجل، فيكون نعتاً له))[13], أي لا يمكن أن تعرب الجملة

صفةً, والسبب عدم وجود الضمير العائد على المنعوت، فلا علاقة بين الجملة الأولى والثانية، وإنما هي جمل متوالية لا رابط بينهما، وأكد العكبري ما سبق بقوله: ((ولابد في الصّفة من ضمير يعود على الْمَوْصُوف؛ لأنَّ ذَلك من ضَرُورَة كَونه مشتقا أَن يعْمل في فَاعل مُضْمر أَو مظهر فالمضمر هُوَ الْمَوْصُوف في الْمَعنى والمظهر لَا بد ان يصحبه ضمير الْمَوْصُوف ليصير من سببه بِهِ كَقَوْلِك مررت بِرَجُل قَائِم زيدٌ عِنْده فلولا الْهَاء لَكَانَ الْكَلَام أَجْنَبِيّا من الاوَّل وَلم يكن صفة لَه))[14]، يتضح أهمية وجود الضمير الرابط بين الصفة والموصوف، فلولا وجوده لكان الثاني أجنبيًّا عن الكلام الأول، فلا علاقة بين مرور المتكلم بالرجل، وبين قيام زيد، لولا الضمير في (عنده).

ثانياً: الوجه الثاني أن تكون حالاً من (صيب): وقد ذكر السمين الحلبي ذلك قائلًا : ((الثاني: أن يكون حالاً منه، وإن كان نكرةً لتخصُّصه: إمَّا بالعملِ في الجار بعدَه، أو بصفةٍ بالجارِ بعده))[15].

وقد ذكر سيبويه أنّ ما يقع صفة للنكرة يمكن أن يقع حالاً منها، بقوله: ((ما كان صفة للنكرة جاز أن يكون حالاً للنكرة كما جاز حالا للمعرفة, ولا يجوز للمعرفة أن تكون حالا كما تكون النكرة, فتلتبس بالنكرة))[16], لأن من شروط الحال أن يكون نكرةً، فلا يصح وقوع المعرفة حالًا، ولما كانت الجمل مؤولة بالنكرة جازت أن تكون في موضع الحال، وبهذا يمكن أن نعرب قوله تعالى: (فيه ظلماتٌ ورعدٌ وبرقٌ) حالاً من (صيب).

ويكون صاحب الحال معرفة وقد أجاز النحويون أن يكون صاحب الحال نكرة في مواضع محددة ومن هذه المواضع ما جاء في الآية الكريمة كلمة (صيب), فهي نكرة وجعلها السمين الحلبي صاحب الحال, بعدما أعرب الجملة التي بعدها حالاً, ومسوغه هو أن صيب نكرة مخصصة بكون شبه الجملة (من السماء) صفةً لها, والنكرة المخصصة على ما ذكره النحويون إما أن تكون موصوفة, أو أن تكون مضافة[17].

ولوقوع الجملة حالاً شروط أربعة هي:

الأول: أن تكون الجملة خبريةً, وهي المحتملة للصدق والكذب, وهذا الشّرط مجمع عليه, لأنّ الحال بمنزلة النّعت، بدليل قول سيبويه السابق.

والثّاني: أنّ تكون غير مصدّرة بما يدل على الاستقبال, كـ (السين) و (سوف) و(لن).

والثّالث: ألاّ تكون الجملة تعجُّبيةً.

والرابع: أنّ تشتمل الجملة على رابط؛ ويكون إما بالواو والضّمير معا لتقوية الربط, والضمير يعود على صاحب الحال، نحو قوله تعالى: ﴿أَلَم تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجوا مِنْ دِيارِهِم وَهُم أُلُوفٌ حَذَرَ المَوْتِ﴾[18] أو بالضّمير فقط دون الواو، نحو قوله تعالى: ﴿اهْبِطُوا بَعضُكُم لِبَعْضٍ عَدوٌّ﴾[19], أو بالواو فقط دون الضّمير، نحو قوله تعالى: ﴿لَئِنْ أَكَلَهُ الذِّئْبُ وَنَحنُ عُصبَةٌ﴾[20] وبهذا يمكن أن نعرب الجملة حالاً من صيب[21] .

ثالثاً: الوجه الثالث أن تكون حالاً من الضمير المستكن في (من السماء).

وذلك قوله: ((الثالث: أن يكونَ حالاً من الضميرِ المستكنِّ في ﴿مِن السماء﴾ إذا قيل إنه صفةٌ لصيِّب))[22].

يمكن للجملة التي تعرب نعتاً أن تعرب حالاً للنكرة وللمعرفة, كما جاء في قول سيبويه السابق إنه ما كان صفة للنكرة جاز أن يكون حالاً للنكرة كما جاز حالا للمعرفة، وصاحب الحال في هذا الوجه الإعرابي هو الضمير المستكن في قوله تعالى (من السماء) وهو معرفة.

تأتي الحال نكرة وصاحبها معرفة، وهذا هو الأصل, وسبب هذه المخالفة بين الحال وصاحبها؛ حتى لا يختلط الأمر بين الصفة والحال اذا حصلت المطابقة, لأن المطابقة تكون بين الصفة والموصوف, يقول ابن جني: ((إن من شرط الصفة أن تطابق موصوفها))[23], وقال ابن عصفور

أيضاً: ((إذ حقُّ الصِّفة أن تكون مطابقة للموصوف))[24]، أما شروط الجملة الحال فقد تم ذكرها سابقاً.

وأعرب السمين الحلبي في الأوجه الثلاثة السابقة كلمة (ظلماتَ) فاعلًا [25], لأنها جاءت بعد جار ومجرور مسبوقة بصفة وهي (من السماء) والقاعدة تقول بأن الاسم المرفوع الواقع بعد الظرف أو الجار والمجرور المعرب صفة أو صلة أو حالا أو خبرا جاز أن يعرب بوجهين: الأول: أن تعربه فاعلا لنيابته عن المحذوف المتعلق به الظرف والجار والمجرور, وهو رأي الكوفيين والاخفش والمبرد, أو أن تعرب الظرف والجار والمجرور شبه جملة في محل رفع خبر مقدم والاسم المرفوع بعدهما مبتدأ مؤخراً وهذا رأي البصريين[26], وقد رجح السمين الحلبي الرأي الاول بقوله: ((ورفعَ (ظلماتٌ) على الفاعلية به أَرْجَحُ مِنْ جَعْلِ (فيه ظلماتٌ) جملةً برأسها في محلِّ صفةٍ أو حالٍ، لأنَّ الجارَّ أقربُ إلى المفردِ من الجملة، وأصلُ الصفةِ والحال أن يكونا مفردَيْنِ))[27].

رابعاً: الوجه الرابع هي جملة من مبتدأ وخبر: وهو الوجه الأخير من هذه المسألة هو إعراب السمين الحلبي لقوله تعالى ﴿فيه ظلماتَ﴾ جملة اسمية (مبتدأ وخبر), بقوله: ((الرابع: أن يكونَ خبراً مقدَّماً و(ظلماتَ) مبتدأ))[28].

الأصل في الخبر أن يتأخر[29], وهو أمر متفق عليه، وهناك مواضع يتقدم فيها الخبر على المبتدأ وجوبا وجوازا لمسوغ ما، ولكن لا يعني هذا سلب رتبة الابتداء من المبتدأ، وفي هذا الموضع تقدم الخبر على المبتدأ وجوباً, والمسوغ فيه أن المبتدأ نكرة والخبر شبه جملة جار ومجرور[30], يقول العكبري: ((ويَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ظُلُمَاتٌ مُبْتَدَأٌ وَفِيهِ خَبَرٌ مُقَدَّمٌ، وَفِيهِ عَلَى هَذَا ضَمِيرٌ وَالْجُمْلَةُ فِي مَوْضِعِ جَرٍّ صِفَةٌ لِصَيِّبٍ))[31].

وأضاف السمين الحلبي أن الجملة الإسمية ﴿فيه ظلماتَ﴾ تعرب في موضع نعت لـ ﴿صيب﴾ وتكون في محل جر, وحالا من صيب أو من الضمير المستكن في ﴿من السماء﴾ وتكون في

محل نصب, بقوله: ((والجملةُ تحتمل وجهين: الجرَّ على أنها صِفَةٌ لصيِّب. والثاني: النصبُ على الحال))[32].

وما أراه أنّ الوجه الأقرب لهذه الجملة أن تكون نعتا لصيب لوجود المطابقة بين الصفة والموصوف من حيث التنكير؛ لأن صيب نكرة, والجمل تؤول بالنكرة, وقد أعربها نعتاً, مكي بن أبي طالب, والباقولي, والعكبري[33].

وتختلف دلالة الآية الكريمة باختلاف الوجه الإعرابي لها، فأما كونها صفةً، أي إنَّ (صيب) مشتمل على الظلمات، فيكون معنى الآية: ((مثل استضاءة المنافقين بضوء إقرارهم بالإسلام مع استسرارهم الكفر كمثل موقد نار يستضئ بضوء ناره أو كمثل مطرٍ مظلم ودقه يجري من السماء تحمله مزنة ظلماء في ليلة مظلمة))[34]، يعني ذلك أن صفة (صيب) كونه مظلما، وإلى هذا ذهب الطبرسي بقوله: ((وقوله ﴿فيه ظلمات﴾: جملة في موضع الجر بأنها صفة صيب . والضمير المتصل بـ(في) عائد إلى صيب ، أو إلى السماء... مثل هؤلاء المنافقين في جهلهم وشدة تحيرهم (كصيب) أي : كأصحاب مطر (من السماء) أي: منزل من السماء (فيه) أي: في هذا المطر أو في السماء، لأن المراد بالسماء: السحاب، فهو مذكر (ظلمات) لأن السحاب يغشي الشمس بالنهار، والنجوم بالليل، فيظلم الجو))[35]، يعني ذلك شبه المنافقين وما فيهم من صفة الضلالة بالصيب وهو المطر وما فيه من صفة الظلمة.

وأما كون الجملة حالًا من (صيب) فتكون دلالتها أن (صيب) فيه ظلمات وهو مخيف، يجعل حال من يراه كأنه رأى شيئًا مهولًا، وقد بين الإمام الحسن العسكري (عليه السلام) معنى هذا وبين حال من أنكر بيعة أمير المؤمنين (عليه السلام) بقوله: ((ثم ضرب الله عز وجل مثلا آخر للمنافقين فقال: مثل ما خوطبوا به من هذا القرآن الذي أنزلنا عليك يا محمد، مشتملا على بيان توحيدي، وإيضاح حجة نبوتك، والدليل الباهر القاهر على استحقاق أخيك علي ابن أبي طالب عليه السلام للموقف الذي وقفته، والمحل الذي أحللته، والرتبة التي رفعته إليها، والسياسة التي قلدته إياها فهي " كصيب من السماء فيه ظلمات ورعد وبرق " قال: يا محمد كما أن في هذا

المطر هذه الأشياء، ومن ابتلى به خاف، فكذلك هؤلاء في ردهم لبيعة علي عليه السلام، وخوفهم أن تعثر أنت يا محمد على نفاقهم كمن هو في مثل هذا المطر والرعد والبرق، يخاف أن يخلع الرعد فؤاده، أو ينزل البرق بالصاعقة عليه، فكذلك هؤلاء يخافون أن تعثر على كفرهم، فتوجب قتلهم، واستئصالهم))[36] ، أي كون هذا المطر مخيفًا لهؤلاء الناس، وليس كل مطر مخيفا، لأن بعضه غيث نافع، لكن كون هذا المطر على هذه الهيأة من الظلمة والشدة يجعله مخيفا، وقد بين الإمام العسكري (عليه السلام) حال من يراه كحال المنافقين الذين أنكروا بيعة أمير المؤمنين (عليه السلام)، وخوفهم من أن يعثر رسول الله (صلّى الله عليه وآله)، ثم يعاقبهم بفعلتهم هذه، ((وقال الضحاك : هُوَ السَّحَابُ. وَالْأَشْهَرُ هُوَ الْمَطَرُ نَزَلَ مِنَ السَّمَاءِ فِي حَالِ ظُلُمَاتٍ، وَهِيَ الشُّكُوكُ وَالْكُفْرُ وَالنِّفَاقُ))[37]، وقيل إنه المطر الذي يصوب الأرض، ((ثم ذكر حالهم بالنسبة إلى المثل المائي فشبههم بأصحاب صيب وهو المطر الذي يصوب أي ينزل من السماء فيه ظلمات ورعد وبرق))[38]، أي حاله يكون كذلك.

النتائج:

1. ظاهرة التعدد الإعرابي في اللغة العربية دلالة على مرونة اللغة, وقبولها لأكثر من تأويل.

2. بتعدد الأعراب وبتغير المعنى دليل على أن القرآن الكريم صالح لكل زمان ومكان, مهما تطاولت الأزمان وتعددت الأمكنة, وهذا فقط في القرآن الكريم ولا يوجد في شعر أو غيره.

3. الأصل في صاحب الحال أن يكون معرفة والحال نكرة, ولكن هناك مواضع يجوز فيها أن يكون صاحب الحال نكرة, وهي إذا كان نكرة مخصصة, أي مضافة أو موصوفة كما في قوله تعالى (فيه ظلمات ورعد وبرق) فالجملة في موضع نصب حال لصاحب الحال النكرة (صيب) الموصوف بشبه الجملة (من السماء).

الهوامش:

([1]) ينظر: الدر المصون: 170/1 ـ171.

([2]) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 34/1.

([3]) ينظر: المصدر السابق.

([4]) ينظر: المصدر السابق, إعراب القرآن للنحاس:33/1.

([5]) ينظر: التبيان في إعراب القران للعكبري: 34/1, إعراب القرآن للنحاس:33/1.

([6]) المقتضب: 4/ 123.

([7]) الأصول في النحو: 254/1، وينظر: المفصل في صنعة الإعراب: 151, ارتشاف الضرب من لسان العرب: 1915/4.

([8]) الأصول في النحو: 2/ 31.

([9]) ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: 3/ 275ـ280 ، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: 352ـ 353, شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك, ابن عقيل: 195/3, شرح التصريح على التوضيح (التصريح بمضمون التوضيح في النحو: 2/ 114 ـ 116.

([10]) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: 562/1.

([11]) حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: 285/1.

([12]) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: 953/2.

([13]) الردُّ على النّحاة: 109/1.

([14]) اللباب في علل البناء والإعراب: 405/1.

([15]) الدر المصون: 170/1.

([16]) الكتاب: 113/2.

([17]) ينظر: شرح ابن عقيل: 256/2

([18]) سورة البقرة: 243.

([19]) سورة البقرة: 36.

([20]) سورة يوسف: 14.

[21]() ينظر: أوضح المسالك: 285/2 ـ 287, التصريح: 608/1 ـ 610, همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: 319/2, جامع الدروس العربية: 101/3.

[22]() الدر المصون: 170/1.

[23]() الخصائص: 192/3.

[24]() الممتع الكبير في التصريف: 80/1.

[25]() ينظر: الدر المصون: 171/1.

[26]() ينظر: الأصول في النحو: 25/1, الانصاف: 44/1 المسألة السادسة, التبيان في اعراب القران: 35/1, مغني اللبيب: 722,582/1, دليل الطالبين لكلام النحويين: 81/1.

[27]() الدر المصون: 171/1.

([28]) المصدر نفسه

[29]() ينظر: الكتاب: 126/2, المقتضب: 126/4, اللامات: 156/1, اللمع في العربية: 26/1.

[30]() ينظر: الكتاب: 128/2, الخصائص:218/1.

[31]() التبيان في إعراب القران: 35/1.

([32]) الدر المصون: 171/1.

[33]() ينظر: مشكل إعراب القرآن: 35/1.

([34]) التبيان في تفسير القرآن: 1/ 91.

([35]) مجمع البيان في تفسير القرآن: 1/ 117.

([36]) التفسير المنسوب إلى الإمام العسكري(عليهم السلام): 132.

([37]) تفسير القرآن العظيم: 1/ 57.

([38]) المصدر نفسه: 1/ 99.

المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الأندلسي (ت745هـ)، تحقيق وشرح ودراسة: د. رجب عثمان محمد، ومراجعة: د. رمضان عبد التواب، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1418هـ – 1998م.

- الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري بن السرَّاج (ت316هـ)، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، ط3، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1417هـ - 1996م.
- إعراب القرآن المنسوب للزجاج, علي بن الحسين بن علي، أبو الحسن نور الدين جامع العلوم الأَصفهاني الباقولي (ت: نحو 543هـ),تحقيق ودراسة: إبراهيم الإبياري, ط4, دارالكتاب المصري, القاهرة ودار الكتب اللبنانية, بيروت, القاهرة, بيروت, 1420هـ.
- إعراب القرآن، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النَّحّاس (ت338هـ)، تحقيق: د.زهير غازي زاهد، ط2، عالم الكتب، بيروت، 1409هـ.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين,عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت: 577هـ),ط1, المكتبة العصرية, 1424هـ- 2003م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، أبو محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف ابن هشام (ت761هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، بيروت، 1414هـ - 1993م.
- التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (ت616هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي، 1976م.
- التبيان في تفسير القرآن, شيخ الطائفة أبى جعفر محمد بن الحسن الطوسي, (460هـ), تحقيق: أحمد حبيب قصير العاملي, دار إحياء التراث العربي.
- تفسير القرآن العظيم, أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (ت: 774هـ), تحقيق: محمد حسين شمس الدين, ط1, دار الكتب العلمية، منشورات محمد علي بيضون, بيروت, 1419هـ.
- التفسير المنسوب إلى الإمام أبي محمد الحسن بن علي العسكري (عليهم السلام), تحقيق: موؤسسة الإمام المهدي (عجل الله فرجه الشريف), قم المقدسة.

- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله المرادي (ت749هـ)، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، 1428هـ - 2008م.
- جامع الدروس العربية, مصطفى بن محمد سليم الغلاييني (ت: 1364هـ), ط28, المكتبة العصرية، صيدا, بيروت, 1414هـ - 1993م.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (ت1206هـ)، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، 1417هـ - 1997م.
- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت: 392هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، ط4، الهيأة المصرية العامة للكتاب، القاهرة،1431هـ - 2010م.
- دليل الطالبين لكلام النحويين, مرعي بن يوسف بن أبى بكر بن أحمد الكرمى المقدسي الحنبلى (ت: 1033هـ), إدارة المخطوطات والمكتبات الإسلامية, الكويت, 1430 هـ - 2009 م.
- الردُّ على النّحاة، أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن، ابن مضاء القرطبي (ت592هـ)، دراسة وتحقيق: د. محمد إبراهيم البنا، ط1، دار الاعتصام، القاهرة، 1399هـ - 1979م.
- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، بدر الدين محمد بن جمال الدين محمد بن مالك (ت686هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط1، دار الكتب العلمية، 1420هـ - 2000م.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك, ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (ت: 769هـ), تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد, ط20, دار التراث, القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه, 1400هـ - 1980م.

- شرح التصريح على التوضيح (التصريح بمضمون التوضيح في النحو)، خالد بن عبد الله بن أبي بكر الأزهري (ت 905هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، 1421هـ – 2000م.
- الكتاب, عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (ت: 180هـ), تحقيق: عبد السلام محمد هارون, ط3, مكتبة الخانجي، القاهرة, 1408هـ – 1988م.
- اللامات, عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم (ت: 337هـ), تحقيق: مازن المبارك, ط2, دار الفكر, دمشق, 1405هـ –1985م.
- اللباب في علل البناء والإعراب, أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (ت: 616هـ), تحقيق: د. عبد الإله النبهان, ط1, دار الفكر, دمشق, 1416هـ 1995م.
- اللمع في العربية, أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت: 392هـ), تحقيق: فائز فارس, دار الكتب الثقافية, الكويت.
- مجمع البيان في تفسير القرآن, أمين الإسلام أبو علي الفضل بن الحسن الطبرسي, ط1, دار العلوم للتحقيق والطباعة والنشر والتوزيع, 1426هـ – 2005م.
- مشكل إعراب القرآن, أبو محمد مكي بن أبي طالب حموش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي (ت: 437هـ), تحقيق: د. حاتم صالح الضامن, مؤسسة الرسالة, بيروت.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب, عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت: 761هـ), تحقيق: د. مازن المبارك, محمد علي حمد الله, ط6, دار الفكر, دمشق, 1985م.
- المفصل في صنعة الإعراب, أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت: 538هـ), تحقيق: د. علي بو ملحم, ط1, مكتبة الهلال, بيروت, 1993م.

- المقتضب, محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (ت: 285هـ), تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة, عالم الكتب, بيروت.
- الممتع الكبير في التصريف, علي بن مؤمن بن محمد، الحضرمي الإشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن عصفور (ت: 669هـ), ط1, مكتبة لبنان, 1996م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع, عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: 911هـ), تحقيق: عبد الحميد هنداوي, المكتبة التوفيقية, مصر.